

الفصل الأول

فترة انتقال

النحاس (باشا) يعيد تأليف الوزارة - مشكلتان في تأليفها - زيارة وفد الصحافة المصرية إنجلترا - اضطراب الحالة السياسية في مصر - الرأي العام وأثره في سياسة البلاد - المظاهرات ضد المعارضة - تزعم مركز الوزارة - الخلاف الدستوري بين القصر والوزارة - سير رونالد ستورس والإنجليز والوزارة - الهيئة الوفدية - تأييد النحاس (باشا) ضد الدكتور أحمد ماهر - مظاهرة كبرى لاقتحام منزل محمد محمود (باشا) - محمد محمود (باشا) وعلاقته بالقصر - اشتداد الخلاف بين القصر والوزارة - قالة النحاس (باشا) ودعوة محمد محمود (باشا) لتأليف الوزارة .

رسمنا ، في الفصل الأخير من الجزء الأول لهذا الكتاب ، صورة ما حدث يوم ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ ؛ إذ بلغ الملك فاروق الثامنة عشرة من سنه بالحساب الهلالي ، وأقسم اليمين الدستورية . ويومئذ انتهى عهد الوصاية على العرش ، واستفتحت مصر عهد مليكها الشاب . وكان طبعياً أن تستقيل الوزارة . فهي وكيل عن صاحب العرش ، في ولاية السلطة التنفيذية ، وكالة دستورية ترفع عنه كل مسئولية ، وتلقيها على الوزارة أمام البرلمان . لذا رفع مصطفى النحاس (باشا) استقالة الوزارة إلى الملك فاروق . وإذ كان النحاس (باشا) صاحب الأغلبية في مجلس النواب ، فقد عهد إليه الملك أن يؤلف الوزارة الجديدة .

وتوقع الناس أن تكون الوزارة الجديدة هي بعينها الوزارة التي قدمت استقالتها ، لكنهم فوجئوا بتعديل جوهرى فيها ، كما فوجئوا بحادث له مغزاه في النظام النيابى . صحيح أن هذا الحادث لم يكن الأول من نوعه في مصر ، لكنه في هذا العهد الجديد برز أشد وضوحاً من كل ما سبقه من مثله .

فقد رفض الملك أن يكون الأستاذ يوسف الجندى وزيراً . وكان الأستاذ يوسف نائب زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ ، ثم كان الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية في الوزارة السابقة . وكان مشهوداً له ، وهو الحماس الشاب ، بالبراعة البرلمانية الممتازة في المعارضة . وقد رفض تعيينه في الوزارة بحجة أن نزاهته ، إبان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية ، لم تكن فوق الشبهات .

ولم يعرف من قبل أن الملك فؤاد رفض تعيين وزير لهذا السبب . لذا برز هذا الحادث وكأنه الأول من نوعه وتناوله الناس بالحديث ، وجعل كل فريق يبدى رأيه فيه وفق هواه السياسي أو ميله الذاتي .

لم يكن لنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، أن نعترض على هذا الحادث بعد أن تألفت الوزارة الجديدة . فقد اعترض الملك فؤاد من قبل على تعيين أحد الدستوريين ، لغير سبب إلا أنه لا يطمئن إلى سياسته . وأريد مني أن أناقش هذا الرفض من الناحية الدستورية ، فكأن من رأيي أن المسئولية فيه على الرئيس الذي يؤلف الوزارة ولا يتمسك بمن يرشحه . وإذ كنا في ذلك العهد نؤيد النظام القائم فقد رأينا أن ندع هذا الحادث يمر من غير تعليق . وليس طبيعياً ، وقد أصبحنا في المعارضة ، أن نتخذ موقفاً غير هذا الموقف بالنسبة للأستاذ يوسف الجندى . لذلك آثرنا أن ندع الأمر بصرفه الملك الشاب مع رئيس الوزارة صاحب الأغلبية البرلمانية . ولو أن الأمور كانت تجري في مجراها الدستوري السليم ، لوجب ألا يثير النحاس (باشا) أية ثائرة بسبب هذا الحادث ، بعد أن وقع المرسوم بتأليف الوزارة من غير أن يشترك فيها الأستاذ يوسف الجندى . فتوقيع مرسوم التأليف معناه أنه اقتنع بحجة الملك فارتضاها . فإن لم يكن قد اقتنع فقد كان واجباً عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف الوزارة ، وأن يتمسك بقائمته التي قدمها ، وللملك عند ذلك رأيه .

لكن النحاس (باشا) لم يسلك هذا المسلك ، بل نزل على اعتراض الملك . ثم بدأت صحفه تنشر أن الوزارة تبحث موضوع الأستاذ يوسف من الناحية الدستورية . وما أحسب النحاس (باشا) فاته أن توقيع مرسوم التأليف يسقط حجته في الاعتراض على ما حدث . ترى ، أكان الغرض مما ينشر في صحفه يومئذ عن البحث الدستوري نوعاً من الإرهاب غير المنتج ؟ أم كان ترضية أفلاطونية للأستاذ يوسف الجندى ؟ أم قصد به إلى توجيه الرأى العام وجهة خاصة ؟ أحسب البحث لم يكن جدياً ، وأن النحاس (باشا) قبل تأليف الوزارة خشية تكليف غيره بتأليفها إن هو تشبث بتعيين الأستاذ يوسف ، وخشية ما يترتب على ذلك من حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة تدور معركتها حول الخلاف بينه وبين الملك الشاب ، الذى سحر الجمهور شبابه فلم يكن للنحاس (باشا) قبل بمقاومته .

ولم يعين في مرسوم التأليف وزير للبلاط . وكان منصب وزير البلاط قد ابتكر في عهد الوصاية ، بينما لم يكن له وجود في عهد الملك فؤاد . وعلل إنشائه إذ ذلك بأن صاحب هذا المنصب هو همزة الوصل بين الوزارة والقصر ؛ يؤيد بحكم حزبيته سياسة الوزارة ،

ويعمل بحكم صلته الدائمة بالقصر على تجنب كل احتكاك بين الوزارة والقصر . وطبعى ، وهذه مهمة وزير البلاط ، أن يحل هو محل رئيس الديوان الملكى . وأن يتغير بتغير الوزارة ، فيكون من حزب كل وزارة قائمة . ولم يرض القصر هذا الوضع المتكرر فى عهد الوصاية ، فعلى النحاس (باشا) عنه فى الوزارة الجديدة ، وعادت الأمور إلى نصابها فى عهد الملك فؤاد . كما أنه لم يعين وكيل برلمانى لأية وزارة من الوزارات ، عوداً بالأمور كذلك إلى نصابها فى عهد الملك فؤاد .

وقد لاحظ الناس جميعاً ، حين صدر المرسوم بتأليف الوزارة ، أن النحاس (باشا) أدخل على هيئتها تعديلاً جوهرياً . فقد استبعد منها محمود فهمى النقراشى (باشا) ومحمود غالب (باشا) . وتساءل الناس عن السبب فى هذا الاستبعاد ، ثم عرفوه بعد قليل . فقد نشر غالب (باشا) فى الصحف بياناً مطولاً شرح فيه الخلاف الذى وقع فى الوزارة السابقة بينه هو والنقراشى (باشا) من ناحية ، وبين بقية الوزراء وعلى رأسهم مكرم عبيد (باشا) من ناحية أخرى ، حول استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان . وتلخيص هذا الخلاف أن شركة إنجليزية ، يمثلها فى مصر الكولونيل جراى ، عرضت أن تقوم بهذه العملية الضخمة ، على أن يتم الأمر بينها وبين الحكومة المصرية مساومة ومن غير منافسة . وأثار محمد محمود (باشا) ، زعيم المعارضة فى مجلس النواب ، هذه المسألة فى كتاب بعث به إلى رئيس المجلس ، الدكتور أحمد ماهر ، طلب فيه أن يعرض استنباط الكهرباء فى مناقصة عالمية تتقدم فيها الشركات العالمية الكبرى بعطاءاتها ليسند العمل إلى أكثر هذه الشركات خبرة وأمنها مالية . وانضم النقراشى (باشا) وغالب (باشا) إلى هذا الرأى ، وتشبث مكرم (باشا) وتابعه سائر الوزراء بالاتفاق مساومة مع الشركة التى يمثلها الكولونيل جراى ، بحجة أن لهذه الشركة سراً فنياً لا يمكن إفشاؤه ، وأن هذا السريبيح للحكومة أن تتجاوز عن المناقصة إلى الممارسة . ولما كانت شركات عالمية قد أبلغت الحكومة المصرية أنها تقبل القيام بهذه العملية مقابل خمسة ملايين من الجنيهات بينما كانت الشركة التى يمثلها الكولونيل جراى تطلب سبعة ملايين ومائتى ألف ، فقد تمسك غالب (باشا) والنقراشى (باشا) بطرح العملية فى المناقصة على خلاف الرأى الذى انتهى إليه أغلب الوزراء . وكان هذا الخلاف سبباً عند تعديل الوزارة فى إقصائهما عنها ، وكأما أريد بذلك إتمام هذه الصفقة بأية حال .

نشر غالب (باشا) بيانه متضمناً تفصيل ما حدث حول هذا الموضوع من خلاف ،

ورد عليه مكرم عبيد (باشا) رداً لا يقل عن بيانه تفصيلاً . فكان ذلك مثار حديث مستفيض في الأندية وفي بعض الصحف حول نزاهة الحكم في هذا الأمر الخطير . ولم يخل هذا الحديث بطبيعة الحال عن شائعات حول مبلغ مليوني جنيه التي تزيد في عطاء شركة الكولونيل جرای عن عطاء غيرها من الشركات ومصير هذين المليونين .

أدى استبعاد النقراشي (باشا) وغالب (باشا) من الوزارة ، بعد الاحتكاك الذي حدث بين النحاس (باشا) والقصر أثناء تأليفها ، إلى خلق جو ازدادات فيه الخصومات عما كانت عليه من قبل . وأعان على تزايدها ما أشيع من أن الدكتور أحمد ماهر ، رئيس مجلس النواب ، يؤيد النقراشي (باشا) وغالب (باشا) ، وإن لم يظهر لهذا التأييد أى أثر خارجي . ولم يكن من شأن هذا الجو أن يسكن من حدة الخصومة التي كانت قائمة بين المعارضة والحكومة في عهد الوصاية من بعد أن أبرم البرلمان معاهدة المودة والصداقة ، التي سماها النحاس (باشا) . ومكرم عبيد (باشا) «معاهدة الشرف والاستقلال» ، بين مصر وإنجلترا واغتنبنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، بهذا الوضع الجديد ؛ إذ رأينا فيه إضعافاً لشوكة الوزارة التي تناوتنا وناوتها . وكان طبيعياً ، وهذه هي الحال ، أن تعمل الوزارة على محاربة خصومها لإضعاف شوكتهم ، كما يحاربونها هم لإضعاف شوكتها .

استأنفت الوزارة الجديدة عملها في هذا الجو ، فجرت على الوثيرة التي جرت عليها في عهد الوصاية ، وسارت في الحكم سيرة حزبية متطرفة ؛ ولذلك عززت فرق القمصان الازرق التي أنشأتها من قبل على غرار القمصان السوداء الفاشستية والقمصان الرمادية النازية ، لتبعث الرهبة إلى نفوس خصومها . وعادت الأمور سيرتها السابقة ، وإن هدأ قیظ الصيف من حدتها وشدتها .

* * *

وإن الجماعة منا ، معشر الصحفيين المصريين ، أن تسافر إلى إنجلترا تلبية لدعوة وجهتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية ، توثيقاً لروابط الصداقة والمودة التي أنشأتها معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكنت في هذه الجماعة . وكان يمثل الصحافة الوفدية فيها الأستاذ عبد اللطيف صادق المحامي رئيس تحرير كوكب الشرق . وكان في الوفد غيرنا خليل (بك) ثابت رئيس تحرير المقطم ، ونجله الأستاذ كريم ثابت وجره كريمه المرحوم سليم مركيس ، والأستاذ أنطون الجميل (بك) رئيس تحرير الأهرام ، وإسكندر مكاربوس صاحب اللطائف المصورة .

وبلغنا لندن بكرة الصباح من يوم ١٥ سبتمبر ، فاستقبلنا على محطة فكتوريا السير رونالد ستورس ، الذى كان موظفاً بالوكالة البريطانية فى مصر فى عهد اللورد كرومر ثم حاكماً لجزيرة قبرص . وقد ندبته الحكومة البريطانية مضيفاً يصاحبنا ، لأنه كان يعرف اللغة العربية ، وكان يستطيع أن يحدث من لا يعرفون اللغة الإنجليزية منا .

والحكومة البريطانية كريمة فى ضيافتها من غير إسراف . وقد أطلعتنا خلال مدة الضيافة على كثير من المنشآت الحربية والمدنية التى تشهد بقوتها ونشاطها ، ونشاط الشعب البريطانى ، وحرصه على النظام ، واحترامه القانون . زرنا بطبيعة الحال البارجة الأثرية « فكتورى » ؛ بارجة أمير البحر العظيم نلسون ، وزرنا معها فى بورتسموث غواصة نزلنا إلى جوفها ؛ وأرانا بعض رجالها لون الحياة فيها وكيفية عملها فى أثناء الحرب . وزرنا مطاراً حربياً شهدنا فيه بعض الطائرات ، ومنها الطائرات المطاردة ودخلنا إلى جوفها . وزرنا مدرسة الطيران واطلعت مصادفة على كراسة لأحد طلبتها ، فإذا بها سؤال عن الميدان الجوى فى الحرب المقبلة أين يكون ؟ وإجابة الطالب بأنه سيكون الميدان المصرى . وزرنا بلدة شكسبير (ستراتفورد - أن - يفتون) ، وشهدنا مسرحية للشاعر الخالد فى المسرح القائم بها حيث تمثل مسرحياته . وزرنا أكسفورد ومكبتها وطلبها ومساكن الطلاب بكلياتها . وزرنا منشستر وبعض مصانع نسج القطن بها ، وعنيت بزيارة مكبتها الفخمة الضخمة التى أقامتها المدينة وأنفقت ما يريد على مليون من الجنيهات فى إقامتها ، وشهدنا مسرحية شيقة ظريفة بمسرح كفتن جاردن بلندن . وزرنا كذلك من مظاهر النشاط الحربى والمدنى ما أرادت الحكومة البريطانية أن نروه ، لنقتنع بأن حليفتنا جديدة بالتقدير والإكبار .

وإن أنس لا أنس زيارتنا لوزارة الخارجية ومقابلتنا وزيرها مستر أنتونى إيدن . وغرفة الوزير فخمة بديعة الأثاث ، أدهشنى ما رأيته من أثاثها إذ قارنته بغرفة رئيس القسم المصرى بهذه الوزارة حين زرته فى سنة ١٩٢٦ . فقد ذهبت إليه يومئذ على موعد . فلما كنت فى الطبقة التى بها مكتبه رأيته حاجباً يستقبلنى وهو على علم بموعدى ، ورأيت هذا الحاجب يدخل معى إلى غرفة الرئيس ومع كرسى من الخيزران أجلس عليه ، ولم أجد بالغرفة أثاثاً غير المكتب الذى يجلس إليه هذا الرئيس ليؤدى عمله . فلما أتممت حديثى معه وانتهت بذلك زيارتى دق الجرس فجاء الحاجب فصحبنى إلى خارج الغرفة بعد أن ودعنى صاحبها ، ولم ينس هذا الحاجب أن يأخذ معى الكرسي الذى كنت أجلس عليه .

شتان بين هذه الغرفة ، المخصصة للعمل لا للزيارة ، وبين غرفة الوزير التى حوت

من المقاعد الوثيرة ما كفى لجلوس الصحفيين المصريين جميعاً .

وفيما نحن هناك نتحدث إلى مستر إيدن ، أراد الأستاذ مكاروريوس أن يأخذ صورة الوزير الفوتوغرافية في غرفته ، فتردد الوزير هنيهة ثم قال : لا بأس ! هذه أول صورة تؤخذ في هذه الغرفة ، وأحسبها تكون آخر صورة كذلك .

وفي أثناء مقامنا في إنجلترا ، تحدثت مع السياسيين البريطانيين الرسميين وغير الرسميين . فإذا مس الحديث الأحوال في مصر ، عنوا بأن يؤكدوا أن إنجلترا لا شأن لها بأمر مصر الداخلية . فمصر مستقلة منذ سنة ١٩٢٢ ، والمعاهدة التي عقدت منذ عام قد حددت علاقات الدولتين تحديداً لا يدع مجالاً لأي تدخل بريطاني في شئون مصر الداخلية . أفكان هذا الكلام صريحاً صادقاً ، أم كان جواباً سياسياً أملت الظروف ؟ لم أعن نفسي بالبحث فيما ينطوي عليه ، لأن الأيام هي الكفيلة بالجواب الصريح .

كان خليل (بك) ثابت أكبرنا سناً في هذا الوفد ، ولذا اقترحت ، وأقر زملائي اقتراحي ، أن يتولى الرد على عبارات المجاملة التي ألقى الإنجليزية إلقاءها بعد الطعام في حفلات الغداء والعشاء التي كنا ندعى إليها . وقد تحدثت إلى خليل (بك) غير مرة في شئون مصر وسياسة الوزارة القائمة ، وكان رأي أنها لن تستطيع البقاء في الحكم إلى آخر العام لأن تصرفاتها الحزبية الصارخة ، واعتمادها على الإرهاب بالقمصان الزرقاء ، يجعلان بقاءها مستحيلاً . وخالفني خليل (بك) محتجاً بأن الوزارة تستند إلى أغلبية ساحقة في مجلسي البرلمان ، وأنها قادرة لذلك على البقاء إلى أن ينتهي الفصل التشريعي وتكون الانتخابات الجديدة بعد خمس سنوات من الانتخابات التي سبقتها . ودفعت حجته بأن الرأي العام قد تحول عن الوزارة وعن البرلمان ، وأن الأغلبية البرلمانية وحدها لا تكفي لقيام وزارة لا يكون لها من الرأي العام سند . وتمسك كل منا برأيه وبحجته طيلة مقامنا بأوروبا .

وعدنا إلى مصر فإذا كل شيء فيها كما هو ، وإذا فرق القمصان الزرقاء تتحكم في الشوارع والطرقات ، وإذا الحرية تحت رحمة الحاكمين وأعوانهم ؛ لا يحميها أحد لأن حمايتها هم سفاكوها ، وإذا المعارضة تقاوم جهدها هذه الدكتاتورية السافرة ، وإذا جريدة البلاغ التي كانت تدافع عن سياسة الحكومة قد انقلبت تهاجم الحكومة أعنف الهجوم ، وإذا صاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة ينشر عن نزاهة الحكم أنباء مروعة ، وإذا الجو الذي تركناه مضطرباً قد اكفهر وعصفت فيه أعاصير تنبئ بأن الأمور لا قرار لها .

في هذا الجو أصدر الملك فاروق أمراً ملكياً بتعيين علي ماهر (باشا) رئيساً للديوان

الملكي . وعرف الناس جميعاً أن هذا الأمر صدر بغير رأى الوزارة ومن غير علمها . هنالك بدأت صحف الوفد تشير إلى الدستور وإلى حقوق السلطة التنفيذية فيه . وبدأ الحديث يدور حول تعيين رجال القصر وهل يكون بأوامر ملكية لا شأن للوزارة بها ، أو يجب أن يكون برأى الوزارة وتوقيع رئيسها ؟ ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي ثار فيها هذا الموضوع في مصر . ففي عهد الملك فؤاد صدر أمر ملكي بتعيين حسن نشأت (بك) رئيساً للديوان الملكي بالنيابة ، أيام الوزارة الدستورية الأولى : وزارة سعد زغلول (باشا) ؛ فقام الخلاف حول هذا التعيين ، وهل يملكه الملك منفرداً بغير رأى الوزارة ؟ وقابل سعد الملك وحدثه في الأمر ، ثم قيل إن صاحب العرش ورئيس وزرائه اتفقا على تحكيم المسيو فان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة في هذا الخلاف . وكان مسيو فان دن بوش بلجيكياً . ولعله اختير لأن الدستور المصري صيغ الكثير من نصوصه على غرار الدستور البلجيكي ، وقد وضع مسيو فان دن بوش فتوى مكتوبة جرت الأحاديث يومئذ حول الدوافع التي أدت بالنائب العام إلى إصدارها . . على أن الملك فؤاد حرص طيلة عهده على أن يكون تعيين رجال القصر بأوامر ملكية لا رأى للوزارة فيها .

وحرص النحاس (باشا) على أن يبدأ العهد الجديد بتقاليد جديدة . لكنه حرص في الوقت نفسه على البقاء في الحكم حتى لا يشمت به خصومه السياسيون ، ولا يؤدي تشبته إلى إجلائه عن الحكم وتعيين وزارة أخرى مكان وزارته تحلل مجلس النواب وتجري على خطة تعارض خطته ولا يرضاها أنصاره . لذلك لم يزد الحديث في تعيين على ماهر (باشا) ومبلغ صحته دستورياً ، على أن كان حديثاً فقهيّاً كالحديث الذي جرى في مشكلة الأستاذ يوسف الجندي ، يثار ولا تترتب عليه أية نتيجة عملية .

ولم يكن عسيراً على النحاس (باشا) ، ولا على غيره من الساسة ، أن يقدر هذه النتيجة منذ اللحظة الأولى . فالذي يحكم في الأمور السياسية ، ومنها المسائل الدستورية ، هو الرأي العام واستعداده لرد الفعل ضد ما يراه اعتداء على حق يؤمن به . والزعماء السياسيون هم الذين يوجهون هذا الرأي العام . فإذا اختلف هؤلاء الزعماء فيما بينهم ، وبلغ اختلافهم حد الخسومة العنيفة ، وتناول المبادئ الأساسية التي لا يجوز الاختلاف عليها ، انقسم الرأي العام بينازعت طوائفه فأغرقت المصالح الشخصية والمنافع العاجلة كل طائفة ، وصرقتها عن التفكير في المبادئ وعن الأغراض القومية ، وجعلتها تقف من هذه الأغراض والمبادئ مديقة المتفرج . عند ذلك لا يزرع بنفسه أحد في غمار يخشى منه على منافعه الذاتية .

شتان بين هذا الموقف وبين موقف المؤمنين برأى يرون في الدفاع عنه والاستماتة في سبيله والاستشهاد في نصرته جوهر وجودهم وسبب حياتهم ؛ هؤلاء المؤمنون لا ينسون منافعهم العاجلة ولا مصالحهم الذاتية ما بقيت المبادئ التي يؤمنون بها سليمة محترمة . فإذا تعرضت هذه المبادئ لخطر أو لما يخشى منه الخطر ، ارتدت المنافع والمصالح إلى المحل الثاني ، وشعروا بحياتهم مهددة في صميم كياناتها وإن أترعوا بالنعيم المادى . واندفعوا لذلك يناضلون لنصرة هذه المبادئ مضحين بكل منفعة عاجلة، مضحين بحريتهم بل بحياتهم ، مخافة ذل العمر وعبودية الحياة .

ولم يكن يعوز النحاس (باشا) ولا غيره من ساسة مصر ، أن يروا المثل حاضراً أمامهم فيما شهدته أعينهم من الأحداث العامة التي مرت ببلادهم واشترك فيها أكثرهم ، ليقنعهم بما قدمنا ، من غير أن يحتاج أيهم ليلتمس الحجة البالغة والمثل المقنع في تاريخ الأمم الأخرى .

لقد آمنت مصر بحقها في الاستقلال ، إثر الحرب العالمية الأولى ، إيماناً ملاً نفوس أبنائها جميعاً : من أكبر سياسى وأعظم عظيم فيها إلى رجل الشارع وإلى العامل في المصنع والزارع الذى يفلح الأرض بيده . وامتد هذا الإيمان إلى طوائف الأمة كلها ، فقامت في وجه إنجلترا ، غداة خروجها من تلك الحرب ظافرة ، تريد هذا الاستقلال ولا ترضى به بديلاً . إزاء هذا الإيمان الجارف لم تستطع إنجلترا إلا التسليم بحق مصر في الاستقلال والسيادة . فلما دببت الفرقة بعد ذلك بين طوائف الأمة بدأت صورة هذا الاستقلال تتزوى ، وجعلت سيادة الأمة تنكمش شيئاً فشيئاً ، ثم سكنت غضبة الشعب لتحل محلها خطب يلقيها الساسة تشهد بالبراعة اللفظية في تصوير الخصومة الحزبية ، ولا تشهد بالإيمان الصادق في تصوير الأغراض القومية . والألفاظ لا تحطم عظاماً كما يقول الإنجليز^(١) . لهذا ذهب مع الريح ما قيل عن المخالفة الدستورية في تعيين على ماهر (باشا) رئيساً للديوان ، كما ذهب غيره من قبل . ولم يزد الرأى العام على أن وقف من الحديث عن الدستور وفقهه موقف المتفرج ، ثم لم يلبث أن نسى هذا الحديث بعد قليل : كما ينسى المتفرج على مسرحية ما احترت به نفسه من طرب أو أسى بعد قليل من مغادرته المسرح الذى مثلت فيه فصول الرواية . وما كان للرأى العام أن يقف يومئذ غير هذا الموقف وقد بلغ النزاع بين أحزاب مصر وهيئاتها المختلفة مبلغاً جعل الإرهاب أساس الحكم ، وجعل فرق القمصان الزرقاء التي

نظمتها الحكومة مسيطرة على مظاهر الحرية جميعاً ، وجعل المظاهرات التي تسير لحساب الحكومة تهدد كل مفكر وكل ذى رأى تحدته نفسه بأن ما كلفه الدستور من حرية الرأي والإعراب عنه أمر واقع .

قدما أن جريدة البلاغ انقلبت تعارض الحكومة بعد أن كانت تؤيدها ، فجعلت تنشر من أبناء الحكم المستقاة من مصادر صحيحة ما يزعج ، وجعل الأستاذ عبد القادر حمزة يعلق في مقالاته على ما يحدث تعليقات تظهر مجاوزته أحكام القانون والدستور ، فجاءته مظاهرة حطمت جريدة البلاغ وحاولت تحطيم مطبعتها ، وأنزلت بها من الخسائر الشيء الكثير .

وكنت أصدر جريدة (السياسة الأسبوعية) أعارض فيها سياسة الحكومة ، فكانت المظاهرات تجيء الحين بعد الحين هاتفة ضد الأحرار الدستوريين . وسمعتنا يوماً ضجيج مظاهرة كانت لا تزال بعيدة عنا فعرفنا من هذا الضجيج المزعج أنها مؤلفة من ألوف عدة ، فتركت المكان ، فإذا المظاهرة تجيء إليه بعد قليل وتحطم أثاثه وتسرق بعض آلات التليفون الموجودة على المكاتب . وكذلك كان الإرهاب الحكومي يشتد ، وتشتد المعارضة في مواجهته ، ويقف الرأي العام من ذلك موقف المتفرج ؛ لأن الأمر انتقل من الثورة الشعبية في سبيل الأهداف القومية إلى الخصومة الحزبية الهوجاء التي لا تفرق بين أسلحة النضال ، بل تحارب بها جميعاً ، ولا يعني أحد بما يصيب الوطن من هذه الأسلحة الطائشة .

وبدأ الناس يتحدثون في مركز الوزارة وفي حظها من البقاء . وكان الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، شيخ الجامع الأزهر ، من مستشارى القصر ، فكان وثيق الاتصال بعلى ماهر (باشا) . قابلته يوماً بمنزل لطفى (باشا) السيد بمصر الجديدة ، ودار الحديث حول من يخلف مصطفى النحاس (باشا) ووزارته . وكان رأى الشيخ أن يخلفه الدكتور أحمد ماهر عضو الوفد ورئيس مجلس النواب ، لأن الدكتور ماهر يؤيد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) في موقفهما من النحاس (باشا) ومكرم (باشا) ، ولأن توليه الوزارة يؤدي إلى انقسام الوفد وضعفه . وكنا معشر الأحرار الدستوريين نطمع في أن يتولى رئيس حزبنا ، محمد محمود (باشا) ، رئاسة الوزارة المقبلة ، لأننا نحن الذين جاهدنا الوفد وقاومنا حكمه وأصابنا إرهابه بالأذى ، ولأن الدكتور أحمد ماهر لم يكن له حزب يناصره ، فإذا هو اختلف مع النحاس (باشا) خيف أن يكون مصيره ومصير النقراشى (باشا) وغالب (باشا) كمصير الذين خالفوا النحاس حين الحديث عن الوزارة القومية

في سنة ١٩٣١ ؛ فلا يلبثون حين يخرجون على النحاس (باشا) أن يدمغهم بتهمة الخيانة ، فيضعف مركزهم أمام الرأي العام ، ولا يستطيعون الصمود لنشاط المنظمات الوفدية التي تدرت أدق تدريب على التظاهر والإخلال بالنظام .

وقوى عندنا الرجاء في تولي محمد (باشا) رئاسة الوزارة المقبلة ، حين رأينا صلته بالقصر تتغير عما كانت عليه في عهد الملك فؤاد . فقد كان الملك فؤاد ينظر إلى الأحرار الدستوريين كافة ، وإلى محمد محمود (باشا) خاصة ، نظرة توجس وعدم رضا . ألم يتألف حزب الأحرار الدستوريين في سنة ١٩٢٢ من أعضاء لجنة الدستور التي حرصت على توسيع حقوق الأمة وتضييق حقوق العرش ؟ ألم يعلن عدلى يكن (باشا) في الخطاب الذي ألقاه يوم تأليف الحزب أن من أغراضه المحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش ؟ ألم تدافع جريدة الأحرار الدستوريين عن المشروع الذي وضعته لجنة الدستور دفاعاً حاراً مخافة أن ينتقص من سلطة الأمة فيه ما يزيد في حقوق العرش ؟ أو ليس الأحرار الدستوريون هم الذين استقالوا من وزارة زيور (باشا) المنسوبة للقصر في سنة ١٩٢٥ ، وبعد قليل من هذه الاستقالة ألقى رئيسهم إذ ذاك عبد العزيز (باشا) فهمى ، خطابه الجريء يعارض فيه سلطة القصر معارضة عنيفة . ومحمد محمود (باشا) الذي ولاه الملك فؤاد رئاسة الوزارة في سنة ١٩٢٨ فاستصدر أمراً ملكياً بوقف الحياة النيابية - أليس هو الذي استأثر بالأمر بعد ذلك ، فجرى في شئون الحكم دون أن يشرك القصر في الأمر ؟ أليس هو الذي فاوض وزارة الخارجية البريطانية في سنة ١٩٢٩ ، ولم يحط الملك بأمر هذه المفاوضات حتى أشار عليه الدكتور حافظ عفيفي وزير الخارجية بالذهاب إلى باريس ومقابلة الملك وإحاطته بما حدث ؛ ثم كان مصير وزارته بعد ذلك أن اضطرت للاستقالة ، برغم ما حققته من إصلاح ، وما انتهى محمد (باشا) إليه مع الحكومة البريطانية من مقترحات تصلح لإقامة علاقة مصر وإنجلترا على أساس مطمئن ؟ أو لم يرفض محمد (باشا) أن يشترك حزبه في وزارة صدق (باشا) ، ثم قام بالقسط الأوفر في معارضة الدستور الذي صدر به الأمر الملكي في سنة ١٩٣٠ ، معارضة انتهت إلى إلغاء هذا الدستور وإعادة دستور ١٩٢٣ ؟ لهذا كله كان الملك فؤاد ينظر إلى الأحرار الدستوريين كافة ، وإلى محمد محمود (باشا) خاصة ، بعين ليست هي عين الرضا ، وإنما هي عين التقدير والحذر .

فلما تولى الملك فاروق ملك مصر ، رأى الأحرار الدستوريون اتجاهاً جديداً في سياسة القصر . رأوا رئيس حزبهم يدعى لمقابلة الملك فاروق ، وسمعه يتحدث عن الملك الشاب

حديثاً رطباً يشهد بأن عهداً جديداً بدأ . كيف حدث هذا ؟ وأى دافع أدى إليه من جانب القصر ومن جانب محمد (باشا) ؟ ذلك ما لم يعن مجموعهم بتقصيه . حسبهم أن ما حدث يبشر بأن عهد الإرهاب وشيك الزوال ، وبأن ما ضاع عليهم في عهد الوفد سيرد إليهم كاملاً ، إن لم يرد إليهم مضاعفاً .

أما أصحاب المشورة من رجال الأحرار الدستوريين فحبذوا هذا الاتجاه الجديد ، وشجعوا رئيس الحزب في متابعته . فالملك الشاب سيجلس على عرش مصر عشرات السنين ، ومن الخير لمصر أن يكون عوناً للأحرار الدستوريين على محاربة الطغيان وإقرار الحياة النيابية الحقة السليمة على أساس متين صالح . وأقنعت هذه الحججة محمد (باشا) فتابع خطته ، واغتبط القصر من جانبه بهذه الخطة .

مع ذلك تحدث الشيخ المراغى عن إسناد الوزارة التي تحلف النحاس (باشا) للدكتور أحمد ماهر ، على الرغم مما كان بين الشيخ ومحمد محمود (باشا) من صلة شخصية وثيقة كلها الصداقة والود ، أكدها أن الرجلين من أبناء الصعيد ، وزاد في توكيدها أن أيد رئيس الأحرار الدستوريين الشيخ تأييداً صادقاً حين أراد إصلاح شئون الأزهر وهو شيخه الأكبر في سنة ١٩٢٨ . فلما عارضه القصر في صورة الإصلاح الذى أرادته ، واضطر لذلك أن يتنحى عن المشيخة ، وقف محمد محمود (باشا) إلى جانبه وآثره بصداقته .

في هذه الأثناء جاء إلى مصر سير رونالد ستورس الذى استقبل وفد الصحافة في لندن وصحبنا في أثناء مقامنا بإنجلترا ، ورأيت واجباً أن أذهب إليه فأحبيه لقاء مجاملته البالغة لنا طيلة مقامنا في بلاده . وزادنى حرصاً على أداء هذا الواجب أنه جاء إلى مصر سائحاً فلم تكن له أية صفة رسمية . فلما تقابلنا لم يلبث بعد تبادل المجاملات أن بدأ يحدثنى في موقفنا من الوزارة ومعارضتنا لها ، وذكر أنه يجمل بنا ألا نطلب خروجها من الحكم ، فهى صاحبة الأغلبية البرلمانية ، ولها من ثم أن تبقى في مناصبها ما أيدتها هذه الأغلبية . أما ونحن دستوريون ، وذلك حكم الدستور ، فمن الحق علينا أن نحترمه وألا نبرم به .

وعجبت لهذا الكلام ، وذكرت ما دار من مثله بينى وبين خليل (بك) ثابت أثناء وجودنا بأوروبا . ترى ، يريد الإنجليز بمثل هذه الأقوال أن تنقل إلى الوزارة فيشعر النحاس (باشا) ومن معه أن الإنجليز يؤيدونهم لقاء عقدهم المعاهدة في سنة ١٩٣٦ ، وأن من حق كل مصرى عاون السياسة البريطانية أن يطمئن إلى تأييد الإنجليز له ومناصرتهم إياه

على أنني أجب الرجل في صراحة على ما ذكره من حق الأغلبية دستورياً في الحكم . قلت : إن كلامه صحيح ما احترمت السلطة التنفيذية الدستور ونفذت كل أحكامه . فالدستور وحدة مناسكة تقوم كلها معاً أو لا تقوم . وهذا هو معنى القسم الذى أوجبه الدستور على الملك وعلى الوزراء ، وعلى أعضاء البرلمان جميعاً أن يحترموا الدستور وقوانين البلاد . والدساتير يوم وضعت لم يكن القصد منها أن تتولى الأغلبية أو الأقلية أو أن يتولى الملك الحكم ، وإنما كان الغرض الأول منها احترام الحريات لأفراد الشعب جميعاً وإقرار المساواة بينهم . وهذا ما كفله الدستور المصرى في أول باب من أبوابه إشارة إلى جلال خطره . ولهذا قرر الدستور إمكان تعديل أحكامه جميعاً خلا هذه الحقوق الأساسية التى قررها للشعب وكفلها كفالة خاصة . فإذا لم تحترم السلطة التنفيذية أو لم تحترم الأغلبية هذه الأحكام ، كانت نائرة بالدستور حائثة بقسمها أن تحترمه وتحترم قوانين البلاد . وإذا ثارت السلطة التنفيذية بالدستور وأحكامه . كان من حق الشعب ومن حق كل طائفة من طوائفه أن تثور بها وأن تعمل على إجلائها عن الحكم . أما أن يخضع الشعب ، وأن تخضع طوائفه جميعاً لسلطان الإرهاب ، وأن يقال إن ذلك هو حكم الدستور لأن الوزارة تستند إلى أغلبية برلمانية - فذلك ما لا أحسب سير رونالد ، ولا أحسب إنجليزياً يقره ، بعد الذى مر بإجلائها من تجارب في سبيل الحكم البرلماني .

ولم يجد الرجل ما يبيِّن به إلا أن قال : هذا الذى تذكره صحيح من حيث المبدأ ، لكن إقامة الدليل عليه في أمر الوزارة المصرية القائمة ليست بسيرة . على أية حال فمن الخير ، إن صح ما تقول ، أن تترك الوزارة تخالف الدستور وتجاوى القانون حتى ينتهى الفصل التشريعي وتسقط نيابة النواب بحكم الدستور نفسه . فإذا كانت الانتخابات الجديدة سحب الشعب ثقته من الوزارة ، واختار مجلساً جديداً لا تكون للحزب القائم اليوم أغلبية فيه ، فتستقيل الوزارة بحكم الدستور وتحل محلها وزارة من حزب آخر .

قلت : إذا كان سير رونالد يريد الدليل المحسوس على إهدار الحكومة أحكام الدستور ، وما كفله من صور الحرية ، فلننزل معاً في عربتي ولنمر بمنطقة تراطط فيها بعض فرق القمصان الزرقاء ، وأنا الكفيل بأنه سيعدل عن رأيه حين يرى هذه الفرق تعتدى علينا اعتداء منكرًا لغير شيء إلا أنهم يروننى في العربية . ذلك ما حدث لى من قبل ، وما عساه أن يحدث في كل يوم . وأحسبك سمعت بالمظاهرة التى اعتدت على جريدة البلاغ ، وحطمت نوافذها ، وأزادت تحطيم ما كينات الطباعة فيها لغير سبب إلا أنها تعارض الحكومة .

ولا أذكر لك ما أصابنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، من عدوان هذه المظاهرات التي تسيرها الحكومة ولا يردّها البوليس ولا يرفع أمرها إلى القضاء . ولا أحدثك عن تصرفات الحكومة في الشئون الرسمية وحرصها على أن تجعل القضاء حزبياً ، وسعيها لتضم الجيش إلى جانبها . أو لو حدث شيء من مثل ذلك في إنجلترا ، أفترضى أنت أو يرضى غيرك عنه ؟ وهل يرضى الشعب البريطاني عن بقاء الوزارة مع ذلك إلى آخر الفصل التشريعي ، وإلى أن يحين موعد الانتخابات الجديدة بعد ثلاث سنوات أو أربع ؟ لا أظن ذلك . إنكم تعيبن النظام الدكتاتوري في ألمانيا النازية وفي إيطاليا الفاشية ، وترون فيه من مجافاة الديمقراطية ما لا ترضونه . فكيف يطلب منا أن نصبر على مثل هذه الدكتاتورية في مصر ، وأن نزعم مع ذلك أننا نعيش في ظل نظام ديمقراطي صحيح ؟

دار الحوار بيني وبين سير رونالد على هذا النحو ، وانتقلنا من بعده إلى حديث غيره لا مجال لخلاف فيه ، ثم ودعت الرجل وانصرفت وأنا أسائل نفسي : ما عسى يريد الإنجليز من مثل هذا الكلام مع أن البلاد كلها تشهد بأن الوزارة وشبكة الزوال ؟ !

وجرى لي مثل هذا الحديث مع الدكتور فارس نمر أحد أصحاب جريدة المقطم ، حين دعينا للشهادة في دعوى الحجر التي رفعت أمام المجلس الحسبي ضد توفيق نسيم (باشا) . كان مجلسي إلى جانب فارس (باشا) في غرفة الانتظار . وقد بقينا بها زمناً غير قليل لأن الهلباوي (بك) المحامي عن نسيم (باشا) ، طلب سماع مرافعته قبل سماع الشهود ، ثم أدت مرافعته إلى رفض دعوى الحجر من غير حاجة إلى سماعنا . وفي فترة الانتظار هذه تبادلنا الحديث ، فارس (باشا) وأنا ، في مركز الوزارة ، فإذا أقواله كأقوال سير رونالد ستورس وكأقوال خليل (بك) ثابت ، وإذا هو يطلب إلينا معشر الدستوريين ألا نتعجل خروج الوزارة قبل انتهاء الفصل التشريعي . وأجبتة بمثل ما أجبت به سير رونالد ، وقدردت في نفسي أن للإنجليز موقفاً خاصاً من الوزارة ، وإن لم أتبين دوافع هذا الموقف .

تداول الناس الحديث في هذه الآونة عن خلاف اشتد بين الدكتور أحمد ماهر رئيس النواب والنحاس (باشا) رئيس مجلس الوزراء . ترى ، أيرجع هذا الخلاف إلى مناصرة الدكتور ماهر للنقراشي (باشا) وغالب (باشا) في موقفهما من مسألة استنباط الكهرباء من مساقط أسوان ، أم يرجع إلى تمسك الدكتور ماهر بالرأى الذي أبداه إثر توقيع المعاهدة في سنة ١٩٣٦ ، حين رأى أن يكون اشتراك الأحزاب في توقيعها خاتمة النضال الحزبي ،

وفاتحة عهد جديد تتطور فيه الأحزاب إلى صورة أخرى ؟ لم أقف على السر في اشتداد الخلاف ، ولكنى قدرت أن الدكتور ماهر عرف الاتجاه الجديد إزاء النحاس (باشا) ووزارته ، وأن تمت تفكيراً في إسناد رئاسة الوزارة إليه إذا أيدته مجلس النواب فأغنى هذا التأييد عن حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة . بذلك يتحقق ما رمت إليه أحاديث سير رونالد ستورس وأصحاب المقطم معي . ولهذا حاول الدكتور ماهر أن يقنع النحاس (باشا) بالعدول عن سياسته ، ثم اختلفا واشتد خلافهما وبلغ من شدته أن تحدث غيرهما في أمره ، فتداولته الألسنة وجرت به الأحاديث في الأندية .

لم يكن بد لحسم هذا الخلاف من أن يجتمع الهيئة الوفدية ، وأن تسمع حجج الطرفين وأن تؤيد أحدهما وتخذل الآخر . واجتمعت تلك الهيئة وتحدث فيها الدكتور أحمد ماهر ومكرم عبيد (باشا) وآخرون ، وظهر من المناقشة أن الخلاف عميق وأنه يؤدي إلى انقسام الوفد إذا لم يتسن التوفيق بين المختلفين . ولم يجرؤ أحد من المجتمعين على اقتراح وسيلة للتوفيق أو تأليف لجنة صغيرة منهم تعمل على هذا التوفيق ، فانسحب الدكتور أحمد ماهر ولم يتبعه من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء . فلما كان على باب النادي السعدى منصرفاً من الاجتماع واجهته مظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس (باشا) ، بذلك انتهى ما بين الرجلين من تفاهم ، واطمان النحاس (باشا) ومكرم (باشا) إلى تأييد النواب لهما وانصرفهم عن سواهما . فالدكتور أحمد ماهر وحده كان الرجل الذي يخشى ويراد استرضائه . كان هذا الاجتماع وكانت نتائجه نقطة تحول في تفكير أولى الأمر . فقد كانوا يخشون ، إذا أقال الملك النحاس (باشا) ، أن تضطرب العاصمة بالثورة ، وأن تجرى فيها الدماء ، وأن ينتقل الاضطراب منها إلى الأقاليم ، وأن يفلت زمام الأمر وينتقل إلى الغوغاء . وكان رجاؤهم أن يحصل الدكتور ماهر في اجتماع الهيئة الوفدية ، على أغلبية تؤيده ، أو على أقلية محترمة من السير أن تصبح أغلبية إذا أسند إليه زمام الأمر فتولى رئاسة الوزارة . أما وقد تبين أنه لم يتبعه إلا رجلاان أو ثلاثة رجال من أعضاء الهيئة ، فقد ضاع الأمل في حصوله على تأييد برلماني ضد النحاس (باشا) ومكرم عبيد (باشا) .

كان لهذا الخلاف بين زعماء الوفد أثره في الرأي العام . اجترأ كثيرون من ذوى الرأي على نقد سياسة الوزارة ، وازدادت الصحف المعارضة شدة في معارضتها ، واغبتنا نحن الأحرار الدستوريين بهذه الشدة ، وقوى الشعور العام بأن الوزارة مشرفة على الزوال . وشعرت الوزارة بذلك فاشتدت حملة الإرهاب التي كانت تواجه بها خصومها . وكانت

المظاهرات تؤازر القمصان الزرقاء في هذه الحملة . ولقد نعى إلينا ذات مساء من شهر ديسمبر أن محمد محمود (باشا) سيتعرض لهذا الإرهاب كما يتعرض غيره . وذهبنا إليه في منزله ، فكنت أنا والأستاذ كامل البندارى المحامى وعبد الجليل (بك) أبو سمرة ورشوان محفوظ (باشا) وآخرون . ولم يطل بنا المقام ، حتى سمعنا أن مظاهرة كبرى تقترب من ميدان الفلكي وأنها ربما سارت في شارع الفلكي إلى منزل محمد (باشا) محمود ، وأنها قد تقتحم المنزل . وعرفنا أن محمد (باشا) قد اتخذ عدته لمثل هذا الاحتمال ، فاستعد للدفاع عن نفسه وعن داره وسرنا ما عرفنا من ذلك ، وإن وددنا ألا يبلغ الأمر مبلغ الاشتباك المسلح .

وأشار بعض الحاضرين بإخطار حكمدارية البوليس بأمر المظاهرة التي بلغت شارع الفلكي وباحتمال مجيئها إلى منزل محمد (باشا) محمود ، ففعلنا ، وما كان لنا ألا نفعل وقد عرفنا أن المظاهرة دخلت شارع الفلكي بالفعل . وكانت الساعة نحو السابعة مساء حين سمعنا ضجيج المظاهرة وهتافها للنحاس (باشا) . فلما بدأ الهتاف يزداد وضوحاً ، وبنى باقتراب المظاهرة من المنزل ، أمر محمد (باشا) بإغلاق بوابته إغلاقاً محكماً . ولم يحضر البوليس برغم انقضاء الزمن الكافي لحضوره بعد إخطارنا إياه .

وبلغت المظاهرة المنزل فألفت بابه محكم الإغلاق فحاولت اقتحامه . وسمعنا أعيرة نارية تدوى ، وأراد (الباشا) أن يطمئنتنا فقال : لا تنزعجوا فإن حراس الدار قديرون على صدهم . ثم إنه أراد الخروج بنفسه فمنعه الحاضرون مخافة أن تصيبه رصاصة طائشة . فقد كثرت الطلقات النارية كثرة جعلتنا نشعر وكأننا في معركة حربية حامية الوطيس . وأسرع أحد الحاضرين إلى التليفون مرة أخرى فتحدث إلى حكمدارية البوليس وصورها ما هو حادث . لكن الطلقات النارية ظلت تدوى زمناً قبل أن يحضر البوليس . ولعله كان ينتظر أن يخطر بأن المتظاهرين اقتحموا الدار ثم يتحرك (لضبط الواقعة) على تعبيرهم ! فلما عرف أن الدار انقلبت حصناً منيعاً وأن محاولات المتظاهرين لاقتحامها ذهبت سدى ، وأن هؤلاء المتظاهرين معرضون للنيان تحصدهم - أسرع بالمجيء فلما رأى المتظاهرون البوليس تفرقوا بعد أن كانوا يحاولون تسلق الدار من خلفها ، لولا أن صدتهم النوافذ المحكمة الإغلاق فلم ينالوا مأربهم .

تفرق المتظاهرون لأول ما جاء البوليس فكان لتفرقهم السريع دلالة لا تخفى على أحد . وأبلغ الحادث النيابة فلم يحضر أحد من رجالها إلا بعد انصرافنا من المنزل حين انتصف الليل

وعم السكون المدينة ، وحين اطمأنا إلى أن المتظاهرين قد ردوا على أعقابهم إلى غير عودة .

حققت النيابة ما حدث ، ولم يمنعها مقام محمد (باشا) من أن تفتش منزله فلم تجد به غير مسدسه هو . وكان التحقيق متجهاً كله إلى معرفة الوسيلة التي قاوم بها محمد (باشا) ورجاله المظاهرة . غير أن التحقيق لم ينته إلى نتيجة ثم حفظ .

كان لهذا الموقف الذى وقفه محمد محمود (باشا) من المظاهرة المتمتعة بحماية الحكومة أثره فى تفكير أولى الأمر من يريدون التخلص من النحاس (باشا) ووزارته ، ويخشون أن يجر ذلك إلى اضطراب العاصمة وإراقة الدماء فيها . فقد استطاع هذا الزعيم بمفرده أن يقاوم سلطان النحاس (باشا) وحكومته . وقد كفى ظهور البوليس لىولى المتظاهرون الأدبار . عند ذلك اطمأنت النفوس إلى أن سلطان الحكومة فى حماية المظاهرات هو الذى يجعل لهذه المظاهرات من الخطر ما تخشى عواقبه . فلو أنها لم تجد من الحكومة الحماية والرعاية لما استطاعت شيئاً ، بل لما أقبل أحد على التظاهر وإن أغلى له الأجر .

وجعلت أتردد على منزل محمد (باشا) كل مساء أقلب معه وجوه الرأى فى الموقف وكثيراً ما كنت أجد عنده من طوائف الشباب المتعلم الذى يناصره ويعارض الحكومة ما زاده وزادنى اقتناعاً بأن المظاهرات التى تسير لتأييد الوفد تدبر بليل فى دوائر الحكم ، وأنها لذلك أهون من أن يؤبه لها أو يخاف منها إذا زالت الحكومة عن مناصبها .

وزادنى اقتناعاً ما شهدته بنفسى من انصراف الشباب المتعلم ، شباب الجامعة - عن تأييد الحكومة إلى معارضتها . فقد توفى محمود (باشا) عبد الرازق فى ذلك العام ، عام ١٩٣٧ ، متأثراً بعملية جراحية أجريت له . وأردنا أن نقيم له حفلة تأييد وفكرنا فى أن يكون لطفى السيد (باشا) مدير الجامعة . من خطبائها . وطلب إلى محمد محمود (باشا) أن أزوره وأن أتحدث معه فى الأمر ، فخاطبت لطفى (باشا) تليفونياً لأقابله فحددلى موعداً بإدارة الجامعة ظهر ذلك اليوم .

وذهبت إلى الجامعة وصعدت أريد مكتب المدير ، فإذا الطلبة مضربون ، وإذا هم مجتمعون فى البهو الفسيح أمام مكتب المدير يضحجون . فلما رأونى أسرعوا إلى وحملونى على الأكتاف وهتفوا بسقوط الوزارة وطلبوا إلى أن ألقى فيهم كلمة المعارضة فى الموقف . وأشهد لقد فوجئت بما رأيت من ذلك كله ولم أكن أتوقعه . ولم أزد حين طلبوا إلى أن أتكلم على أن قلت لهم : لقد أدت المعارضة واجبها ، فعلى كل مصرى أن يؤدي واجبه . ولم أرد أن أستغل الموقف

وأطيل القول مخافة أن أخرج مدير الجامعة وقد جئت إليه على موعد وفي أمر لا صلة له بهذا الإضراب . على أن كلماتي المودودة كانت كفيلة ليضج الطلبة جميعاً بالهتاف والتصفيق . ودخلت عند لظني (باشا) وحدثته في حفل التأيين الذي نريد إقامته أداء لحق محمود عبد الرازق (باشا) فأشار بأن الظروف تقتضى تأجيله ، واعتذر بهذه الظروف عن عدم استطاعته الكلام في هذا الحفل إذا أقمناه والجامعة فيما هي فيه من غليان . وتركت الجامعة وأبلغت رأى لظني (باشا) إلى رئيس حزبنا ليفكر فيه .

لم أكن أحسب فيما حدث يومئذ ما يستحق التعليق عليه . لكن صحف الوفد ظهرت في الغد تنسب إلى أننى ذهبت خصيصاً للجامعة لأثير الطلبة وأحرضهم على الإضراب والتظاهر ، وتردد كلمتى « فليؤد كل واجبه » و تراها صحيحة الحرب التى اتخذتها المعارضة شعارها المناوأة الوزارة ، وأشارت بعض هذه الصحف فى تلميح يشبه التصريح بأن النيابة يجب أن تحاسبنى على ما صنعت . ولم أعن بطبيعة الحال بتكذيب شىء مما قالوا ، ولكن هذه المظاهرة كانت من الشواهد القوية على انصراف الشباب المتعلم عن تأييد الوزارة ، وعلى أن الوزارة تلجأ إلى سياسة الإرهاب بالمظاهرات وبالقمصان الزرقاء تستر بها خوفها وانزعاجها ، وتبتغى بها أن تنوارى من خوفها بتخويف خصومها لتظل ماضية فى سياستها الحزبية المتطرفة .

على أن هذا الإرهاب لم يزعج المعارضة ، بل ظل اقتناعنا راسخاً بأن أيام الوزارة فى الحكم معدودة . وكان هذا الاعتقاد يزداد قوة كلما ازدادت صلوات محمد محمود (باشا) بالقصر توثقاً . وكان كثيرون يتحدثون عن هذه الصلوات ويرتبون عليها النتائج التى يطمئن إليها تفكيرهم .

وكثر تردد رجال المعارضة من المستقلين على منزل محمد محمود (باشا) وكثرت مداولاتهم معه . وعرفنا يوماً أن محمد محمود (باشا) دعى لمقابلة الملك فأقمنا نرقب نتيجة هذه المقابلة لترتب عليها خطتنا .

وذهبت مساء ذلك اليوم كعادتى إلى منزل محمد (باشا) ، فألقيت به جماعة من المستقلين ، منهم إسماعيل صدقى (باشا) وحلمى عيسى (باشا) وعبد الرحمن (بك) فهمى ، كما وجدت صديقى الأستاذ كامل البندارى المحامى ، فجعلنا نتداول الحديث فى انتظار عودة محمد (باشا) من القصر . فلما عاد حسبناه سيفضى إلينا بما دار بينه وبين صاحب العرش . لكنه أقام برهة بيادلنا الحديث فى شئون شتى ، ثم قام ففتح باب الصالون الصغير المتصل بالصالون الكبير وقال : اتفضلوا . وقمنا يتقدمنا أصحاب

الدولة والمعالي ، وكلنا يحسب أنه اختار الصالون الصغير مخافة أن يدخل علينا في الصالون الكبير من لا يريد الباشا وجودهم معنا ، ودخل الحاضرون حتى لم يبق إلا عبد الرحمن (بك) فهمي والأستاذ كامل (بك) البنداري وأنا ، عند ذلك وقف محمد (باشا) بالباب وقال : إلى هنا وكفى . وأدهشتني هذه الحركة فقلت في لهجة من شعر بكرامته تجرح : وأنا أيضاً . أنا لا أدخل ؟ قال : نعم ، وأقبل الباب . عند ذلك صعد الدم إلى رأسي ، وغلى في عروقي ، وانقلبت خارجاً من الصالون الكبير إلى باب الدار وقد ملكني أشد الغضب . وسألني كامل (بك) البنداري : إلى أين ؟ رويداً ؛ وأجبتة وقد قاض بي الغضب : دعني ؛ إنني سأرسل الساعة باستقالتني من الحزب ، فلن أرضى ما حدث بأى ثمن . أنا الذي حملت أنقل عبء في المعارضة يعرضني محمد (باشا) هذا التعريض ؟ ؛ وقال البنداري (بك) : لقد تعرضت أنا لمثل ما تعرضت أنت له . وقد يجمل بنا أن نتنظر حتى نقف على ما قد يكون في الأمر من سر . قلت : أنت وما بدا لك ، أما أنا فمستقيل لا محالة ؛ قال : إذن أستقيل معك . وسار إلى جانبي يحاول تسكين حدتي حيناً ، ويكرر تضامنه معي في الاستقالة حيناً آخر . ثم ركبنا سيارته فسارت بنا إلى منزله على مقربة من كوبري الإنجليز (الجلاء الآن) .

وحررنا كتاب الاستقالة ووقعناه معاً ثم عدنا به إلى شارع الفلكي ، ودفعنا به إلى من يوصله إلى محمد (باشا) . وإنا لنتنظر في مجلسنا بالسيارة عودة الرسول يبلغنا أنه أوصل الرسالة ، إذ أقبل حفني محمود (بك) يطلب إلينا أن ننزل لتقابل شقيقه ولنتفاهم فيما حدث . ونظر إلى البنداري (بك) نظرة استفسار فأجبت حفني (بك) جواب من بلغ منه الغضب غايته ، وقلت لكامل (بك) : والآآن عد بنا إلى منازلنا . وعاد بنا إلى منزله هو وجعلنا نتناول بالحديث ما كان .

وإنا لكذلك إذ أقبل أحمد (بك) عبد الغفار وطراف (بك) على فعاتبنا على تسرعنا في الاستقالة ، وذكرنا أن محمد (باشا) إنما صنع ما صنع لأنه لم يكن يريد أن يشرك عبد الرحمن (بك) فهمي في الحديث . قلت : إن يكن ذلك فقد كان في مقدوره أن يدعونا جانباً قبل دعوتنا إلى الصالون الصغير ، وأن يخبرنا بما في نفسه وأن يطلب إلينا الانتظار . أما وقد فعل ما فعل ، وأقبل الباب في وجهنا ، فذلك الدليل على أنه لا يعبا بنا ، ولهذا لن أعدل عن الاستقالة من حزب ذلك موقف رئيسه مني ، ولا فائدة من المناقشة في أمر عزمته ونفسدته .

ورأى أحمد (بك) عبد الغفار ألا رجاء في إقناعنا بالذهاب إلى دار محمد (باشا) فخرج مع طراف بك . وبينما نحن نتحدث إذ وقفت بالباب سيارة ثم دخل علينا محمد (باشا) محمود وأحمد (بك) عبد الغفار وطراف (بك) على . وبعد أن جلسوا قال محمد (باشا) : « تزعل منى أنا يا هيكل ؛ وتتصور أنني أقصد إغضابك ؛ لم يكن ذلك ظني بك ؛ » وأجبت : أما وقد حضرت دولتك إلى هنا فأنا أكتفي بهذا وأعتبر المسألة منتهية وكان لم يحدث شيء . وأراد هو أن يتابع الحديث ، ولعله أراد أن يفسر موقفه ، فقلت ولا أزال متجهماً : لا ضرورة للكلام في أمر أعتبر أنه لم يحدث .

لم يكن لي أن أصنع في مثل هذا الموقف غير ما صنعت ، بعد أن رأيت الرجل أقبل غير مرتد معطفه في هذه الليلة القارسة البرد من ليالى ديسمبر ، مسارعة منه لمرضاتنا . لم أكن لأقص هذا الحديث لولا أنه يفسر جانباً من خلق محمد (باشا) محمود ، برغم ما كان يوصف به من تعال وكبرياء ، وأنه يصور تضامناً الأحرار الدستوريين في هذا الظرف الدقيق الذي كانت تتخطاه المعارضة في مصر ، كما أن له من الاتصال بما تم فيما بعد من تطورات الموقف ما سيراه القارئ عما قليل .

حدثت هذه التطورات فعملت النهاية حين اختلفت الوزارة مع القصر على حق التعيين بمجلس الشيوخ ، خلافاً تشبث فيه كل فريق بما سماه حقه الدستوري . ذلك أن عضوية خلت بمجلس الشيوخ فأراد النحاس (باشا) أن يعين فيها رجلاً من رجاله الوفديين ، واقترح اسم الأستاذ حسن نافع ، وطلب صدور المرسوم بتعيينه . واعترض القصر على هذا الاقتراح وعرض على رئيس الوزراء أن يعين عبد العزيز (باشا) فهمى وزير العدل السابق ورئيس محكمة النقض السابق . فنزل النحاس (باشا) عن ترشيح الأستاذ حسن نافع ، ولكنه رشح مكانه فخري (بك) عبد النور ، ولم يقبل تعيين عبد العزيز (باشا) فهمى .

وتمسك النحاس (باشا) باقتراحه ، وكانت حجته الدستورية أن الوزارة هي التي تحمل المسؤولية عن التعيين ، بينما لا يحمل القصر أية مسؤولية ، وأن حق صاحب العرش دستورياً في المشورة لا يرقى بهذا الحق من المشورة إلى الأمر الواجب النفاذ ، فإذا قبلت الوزارة المشورة فذاك ، وإلا حملت هي تبعة اقتراحها أمام البرلمان وأمام الرأي العام ، وبغير هذا تنقلب مسؤوليتها عبثاً ولغوياً .

وتمسك القصر برأيه ، وكانت حجته الدستورية أن حكمة تعيين الشيوخ دستورياً إكمال الكفائيات في المجلس مما لم يجئ بها الانتخاب ، فإذا أرادت الوزارة أن تتخطى هذه

الحكمة ، وتعين من أنصارها من ليسوا ذوي كفايات يحتاج إليها المجلس ، خالفت الدستور ، وواجب الملك أن يحمى الدستور وأن يمنع مخالفته . فإذا اقترح القصر أسماء تكمل في المجلس كفايات يحتاج المجلس إليها فذلك لمعاونة الوزارة على احترام الدستور ، وللوزارة أن تقترح كفايات أخرى إن شاءت . أما تعيين أشخاص أمثالهم في المجلس كثيرون ، فلا يحقق الغرض الذي قصد إليه الدستور من التعيين مع الانتخاب .

تشبث كل فريق برأيه مستنداً إلى الحججة الدستورية التي ساقها . وكثرت مقابلات مكرم عبيد (باشا) وزير المالية لعلى ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكي . ورأى على ماهر (باشا) ، حين استحكمت حلقة الخلاف أن يخرج الديوان والوزارة جميعاً من هذا الموقف بالاحتكام إلى هيئة محايدة من رجال الدستور والقانون تتألف ، وقد يسبغ عليها معنى البقاء ، وتكون أشبه بالمحكمة الدستورية العليا بالولايات المتحدة ، أو ما يشبه هذه المحكمة من هيئات دائمة أو مؤقتة في بعض البلاد الدستورية ، تتولى الفتوى فيما يختلف عليه من مبادئ الدستور . وأشارت الصحف إلى اقتراح رئيس الديوان ، وفهمت من بعد أنه كان يريد أن تتألف الهيئة التي يقترحها من رؤساء محكمة الاستئناف الحاليين والسابقين ، ومن رؤساء محكمة النقض الحاليين والسابقين ، ومن وزراء العدل الحاليين والسابقين ، وأن يعرض عليها الخلاف القائم بين القصر والوزارة ، وأن يكون قرارها فيه حاسماً لا مرد له .

اغتبط كثيرون من أولى الرأي باقتراح رئيس الديوان ، ورأوا فيه خطوة لإقرار المبادئ الدستورية على أساس ثابت ، يكون له ما لأحكام محكمة النقض والإبرام من قوة واحترام . والواقع أن مصر كانت يومئذ ، ولا تزال إلى يومنا هذا ، بحاجة إلى مثل هذه الهيئة ، وإلى أن تنشر قراراتها بأسبابها ، وأن يكون لها من الاختصاص ما للمجلس الخاص "Privy Council" في إنجلترا ، أو المحكمة الدستورية العليا في الولايات المتحدة ، وأن يحترم الجميع قراراتها بصدق وإخلاص ، وأن يكون للمعارضة وللحكومة وللقصر حق الاحتكام إليها في كل خلاف دستوري . أما الاحتكام للشعب نفسه بالوسيلة الدستورية عن طريق الانتخابات ، أو بالوسيلة العرفية عن طريق الاجتماعات العامة والمظاهرات وغيرها من أسباب التمهيد للمقومات الشعبية - فأمر محفوف بالأخطار في مثل مصر وغيرها من البلاد الواقعة في دوائر النفوذ الأجنبية ، أو المهددة بأن تقع في هذه الدوائر ؛ محفوف بالأخطار كذلك ، لأنه كثيراً ما ينتهي إلى الدكتاتورية البرلمانية أو غير البرلمانية مما تتمخض عنه الثورات أو أشباه

الثورات ، وما يؤدي في كثير من الأحيان إلى فتور الشعب برد الفعل ، حين يرى أن ما يبذله من التضحيات في الأرواح والأموال لم ينتقل به في سبيل الحرية خطوة إلى الأمام .
لهذا كان من الخير يومئذ أن تقبل الوزارة ما اقترحه رئيس الديوان من حيث المبدأ ، وأن تدخل على تفاصيله من التعديلات ما يستقيم به هذا المبدأ ، وأن تحرص على أن يصدر بالهيئة المقترحة قانون يحدد اختصاصها وإجراءاتها وكل ما يتصل بها فتكون بناء ثابتاً في نظام مصر الدستوري . لكن الوزارة حبست تفكيرها في حدود المسألة المختلف عليها ، وما تتوقع أن يكون لهذه الهيئة من قرار فيها . واستعرض رئيس الوزراء ، وخلصاؤه من الوزراء وغيرهم من رجال الوفد ، أسماء هؤلاء الذين تتألف منهم الهيئة ، فأوهم جميعاً ، أو رأوا أكثرهم الكبرى ، رجالات لم يؤيدوا سياسة الوفد ، ومنهم من نقدها في خطبه . لن يرضى الوفد إذن أن يحتكم إلى خصومه ، وليرفض الوفد إذن اقتراح رئيس الديوان ، على أنه فسخ أريد أن يقع في حباله .

قد لا يكون من الإنصاف أن يلام الوفد على هذا التفكير . فلا يزال ساسة الشرق أو أكثرهم يفكرون في المسائل العامة وكأنها بعض شئونهم الخاصة ، فلا تمتد أبصارهم إلى ما وراء الحاضر ، ولا يعنون بالمبادئ لذاتها ، بل بما تجلبه لهم من عطف الجمهور إذا كان للجمهور أثر في الحكم ، أو من رضا من يملكون بيدهم تولية الأمر لرجل أو لآخر ، وطيئة أو لأخرى .

فهذا الذي ينادى بالاشتراكية لا يؤمن بشيء منها ، ولكنه يراها وسيلة صالحة للتظاهر ولكسب رضا من يعنيه أن يكسب رضاهم . والذي يبدي من التشبث بالدستور ما تحسبه صادراً عن عقيدة وإيمان قد يكون في دخيلة نفسه دكتاتورية النزعة إلى غير حد . المبادئ عندهم إذن سلعة وليست عقيدة . وهم يرفعون عقيرتهم بها ما آمنوا بأنها تجر لهم مغنا . فإذا خافوا من ورائها أي مغرم تناسوها ثم نسوها ثم أنكروها إذا كان نقيضها يجز الغنم .

تعددت مقابلات مكرم عبيد (باشا) بعلي ماهر (باشا) . وفي الأسبوع الأخير من ديسمبر علمنا أن التفكير في إسناد الوزارة إلى الدكتور أحمد ماهر قد استبعد منذ خرج من النادي السعدى بعد جلسة هيئة الوفد ، ولم يخرج معه من أعضاء تلك الهيئة غير نائبين اثنين ، وأن أنظار أولى الحل والعقد انجهدت إلى محمد محمود (باشا) ، ثم استقر اتجاهها بعد تلك الليلة التي قاوم رجاله فيها المظاهرة التي قصدت إلى داره مقاومة تبودلت فيها الطلقات

النارية . فقد اقتنع من بيدهم الأمر أن الرجل الذى يستطيع أن يقاوم سلطان الحكومة الوفدية وهو يتزعم المعارضة ، هو الرجل الذى يستطيع القضاء على مقاومة الوفد إذا أسندت إليه مقاليد الحكم .

وعرفت أكثر من هذا أن وزارة النحاس (باشا) ستقال يوم الخميس الأخير من ديسمبر . ومع هذا لقيت مكرم عبيد (باشا) مساء الأربعاء داخل قاعة الجلسة بمجلس الشيوخ بعد مقابلته على ماهر (باشا) عصر ذلك اليوم . فقلت له : خيراً ؛ لعلكم وفقتم إلى حل للإشكال القائم بينكم وبين القصر . وأجابنى : نعم ، والحمد لله .
وعجبت لما سمعت مما يخالف ما أعرف . لكن صبح الخميس ما كاد يتنفس حتى أذاعت الصحف ملحقاً بالأمر الملكى الذى أقال الوزارة ونصه :

أمر ملكى رقم ٣٨

عزيزى مصطفى النحاس (باشا)

نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ؛ وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها - لم يكن بد من إقالتها ، تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة ، تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ، ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها ، ويحقق آمالنا العظيمة فى رقيها وعزتها .

وإنى أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك .

صدر بسرأى القبة فى ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

« فاروق »

وفى اليوم نفسه تألفت الوزارة الجديدة .